مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)
المجلد: 11 -العدد 01 / (2022)
ISSN: 2170- 1938
EISSN: 2602-7313
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

السياسة البيئية والتنمية الاجتماعية في الجزائر–ولاية معسكر نموذجا–

Environmental policy and social development in Algeria -Province of Mascara model-

ط.د/ غوال عبدالقدر [1] (*)، أ./ عدوكة لخضر [2]

[1] جامعة معسكر ، ghoualabdelkader2@gmail.com

[2] جامعة معسكر، Adoukal1966@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/22 تاريخ القبول: 2022/01/30 تاريخ النشر : 2022/07/24

ملخص:

تناولت الدراسة العلاقة التي تربط السياسة البيئية و التنمية الاجتماعية في الجزائر – ولاية معسكر نموذجا – مع تحديد مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تربطها بالبيئة ، حيث خرجنا بنتائج تدل على أن السياسة البيئية و التنمية الاجتماعية لهما تأثير متبادل فيما بينهما ، و السياسة البيئية في الجزائر(ولاية معسكر كنموذج) غير ناجحة مما يؤثر على التنمية الاجتماعية و بالتالي عدم رضا المواطن الجزائري.

الكلمات المفتاحية: السياسة البيئية، التنمية المستدامة، التنمية الاجتماعية ، ولاية معسكر .

Abstract:

The current study deals with the relation between the environmental policy and social development in Algeria-Province of Mascara model- with the determination of social development's indicators which connect them to the environment and environmental policy, the results shows that the environmental policy and social development have a mutual effect, to conclude the environmental policy in Algeria (province of Mascara a model) is not efficacious, which negatively affects to the social development, so the dissatisfaction of the Algerian citizen.

Keywords: Environmental policy, Sustainable development, social development , province of Mascara .

JEL code: O1, Q5

(*) المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر البيئة المجال الحيوي الذي يرتبط بالإنسان ارتباطا وثيقا ،وأصبحت تعاني من مشاكل عديدة تزايدت حدتها في السنوات الأخيرة لأن الموارد غير المتجددة مهددة بالنضوب والتنوع البيولوجي مهدد بالانقراض.

وفي ضوء ذلك على المؤسسات أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق تحسين الظروف البيئية والحد من الآثار السلبية، والمتمثلة في تقليص التلوث ، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة والتي بدورها تحقق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ولأجل إعادة تصحيح الوضع القائم ،عقدت عدة مؤتمرات تهدف كلها إلى إدراج البعد البيئي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها بلدان العالم ،وقد كان أهم مؤتمر نعقد هو مؤتمر ستوكهولم الذي يولي البعد البيئي اهتماما كبيرا جاء بعده تقرير المجلس العالمي للبيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة يحمل عنوان " مستقبلنا المشترك " والمعروف بـ: تقرير برونتلاند والذي يعتبر نقلة نوعية في مفاهيم التنمية ، حيث تبنى مفهوم التنمية المستدامة ،كما عقد مؤتمر قمة الأرض 1992 ومؤتمر جوهانسبوغ 2002 للتنمية المستديمة ، و نظرا للأهمية الكبيرة التي منحت للبيئة ،بدأ العمل على إيجاد الطرق والسبل الكفيلة للمحافظة عليها وضمان استمرار توازن النظام البيئي وذلك بهدف ضمان استمرار الحياة على كوكب الأرض و تحقيق التنمية االمستدامة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء.

الجزائر كغيرها من الدول معنية بضرورة الحفاظ على البيئة،حيث وضعت سياسة بيئية يقع عاتق تنفيذها على المؤسسات الرسمية و غير الرسمية ، كما أصدرت عدة تشريعات بيئية و عملت على ملامتها مع الاتفاقيات الدولية المنظمة لحماية البيئة.

و من خلال ما سبق ذكره تتجلى بوضوح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

ما مدى تأثير السياسة البيئية على التنمية الاجتماعية في ولاية معسكر ؟

من خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة تأثير السياسة البيئية على التنمية الاجتماعية ، من هنا يقودنا التساؤل إلى الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

ماهية السياسة البيئية والتنمية الاجتماعية ؟

ما هو واقع السياسة البيئية في ولاية معسكر ؟

ما مدى رضا المواطن الجزائري من ولاية معسكر عن السياسة البيئية ؟

فرضيات الدراسة:

توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين السياسة البيئية والتنمية الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

معرفة العلاقة التي تربط السياسة البيئية بالتنمية الاجتماعية.

تحديد مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تربطها بالبيئة و السياسة البيئية.

هدف الدراسة:

إجراء ممارسة تحليلية عن السياسة البيئية.

دراسة مؤشرات التنمية الاجتماعية.

الربط بين السياسة البيئية و التنمية الاجتماعية .

الدراسات السابقة:

في دراسة أجراها (Ott Walter، 2009) حول المؤشرات البيئية المتعلقة بالرفاهية، حاول تحديد جدوى المساهمة المحتملة لتنفيذ نهج (خدمات للنظم الإيكولوجية النهائية FES) في سويسرا والنمسا مع سياسة الموارد بفعالية وكفاءة وتقييم أكثر شمولا للرفاهية و مقارنة هذا النهج مع المناهج الأخرى التي اقترحت، وإمكانية تطبيقها وتقييمها باستخدام أمثلة ملموسة، من خلال هذه الدراسة توصل الباحث لطرق تحديد المؤشرات البيئية المتعلقة بالرفاهية.

كما درست (GRETCHEN, 1997) مفهوم الفوائد البيئية ، حيث وضعت مقاربة تجمع بين البيئة والرفاهية, المقصود من هذه المقاربة هو الطرق التي من خلالها يتم زيادة رفاهية الإنسان عن طريق النظم الإيكولوجية الطبيعية، جنبا إلى جنب مع السلع البيئية والخدمات البيئية التي تتوافق مع الشروط العالمية.

كما توصل معهد (Oxafam Québec, 2008) في دراسته للسياسة البيئية إلى أن الروابط بين الفقر والبيئة معقدة و متعددة الأبعاد، كما أنها ديناميكية وسياقية،فهي تعكس الخصائص الجغرافية والخصائص الاقتصادية والاجتماعية وثقافة الأفراد والمنازل والفئات الاجتماعية، يفرض أن الاهتمام بالبيئة هو ترف يمكن للمرء أن يتحمله فقط في مرحلة متقدمة من التنمية أي في مرحلة الرفاهية الاجتماعية ، فهذا يعكس فهم قديم للصلة بين البيئة والرفاهية الاجتماعية،على العكس من ذلك ، هناك صلة بين البيئة والفقر ، لأن استغلال البيئة يمكن أن يؤدي إلى الفقر ، وعلى العكس ، الفقر نفسه يمكن أن يسبب تدمير البيئة.

و تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تدرس مدى فعالية السياسة البيئية ، و مؤشرات التنمية الاجتماعية ، و كذا تأثير السياسة البيئية على التنمية الاجتماعية عن طريق دراسة ميدانية في ولاية معسكر ،التي هي إحدى ولايات الجزائر.

خطة الدراسة:

لتحقيق الهدف المرجو من بحثنا قمنا بتقسيمه إلى:

جانب نظري لكل من السياسة البيئية و التنمية الاجتماعية.

تحليل العلاقة التي تربط بين السياسة البيئية و التنمية الاجتماعية.

2. الإطار النظري للسياسة البيئية و التنمية الاجتماعية

1.2 مفهوم السياسة البيئية:

يشير مصطلح **السياسة البيئية** إلى الإجراءات التي يتم اتخاذها لإدارة الأنشطة البيئية بهدف منع الآثار الضارة على الطبيعة والموارد الطبيعية ، وضمان عدم تسبب التغيرات التي هي من صنع الإنسان في إحداث أضرار (McCormick, 2001, p. 87)

تشتمل القضايا البيئية التي تتناولها السياسة البيئية بشكل عام (الهواء، تلوث المياه ، إدارة المخلفات ، إدارة النظام البيئي ، حماية التنوع الحيوي ، حماية الموارد الطبيعية و الحياة البرية و الأنواع المهددة بالانقراض).(Mathur, 2009, p. 119)

من المهم النظر إلى السياسة البيئية باعتبارها تتكون من مصطلحين وهما: السياسة والبيئة، يشير مصطلح البيئة في المقام الأول إلى البعد البيئي (الأنظمة البيئية)،ولكن يمكن أن يأخذ في اعتباره كذلك البعد الاجتماعي (جودة الحياة) والبعد الاقتصادي (إدارة الموارد). (Bührs, 1991, p. 9)

السياسة البيئية جزء من مفهوم أوسع ، و هو مفهوم التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة، حيث تعتمد التنمية المستدامة على رؤية طويلة المدى و تأخذ بعين الاعتبار الطابع غير الانفصالي للأبعاد البيئية،الاجتماعية والاقتصادية للأنشطة التنموية. (Melancon, 2009, p. 7)

2.2. أهداف السياسة البيئية:

تعمل السياسة البيئية المتكاملة على تحقيق ما يلي:

تحجم الممارسات والأنشطة التي تؤدي إلى تدهور موارد البيئة؛

استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة؛

مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة ؛

كما أولت منظمة الأمم المتحدة اهتمامها بمواضيع البيئة بعقد عدة مؤتمرات دولية (مؤتمر استوكهولم1972،مؤتمر ريوديجانيرو1992، مؤتمر جوهانسبورغ2002،مؤتمر كوبنهاجن2009) التي تهتم بالبيئة وتسعى لتحقيق الانسجام والتكامل بين البيئة والتنمية من منظور اقتصادي ،اجتماعي ،قانوني وإعلامي. (عمران، 2005، صفحة 228)

3.2 مفهوم التنمية الاجتماعية:

إن مفهوم التنمية الاجتماعية يختلف باختلاف التخصصات العلمية ، فهي تعني لدى المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي ، أما لدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية فهي تعني وصول الإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة هو حق له تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة ، وتعني لدى المصلحين الاجتماعيين توفير الصحة والتعليم والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان والدخل الذي يوفر له احتياجاته ، وكذلك الأمن والترويج وتكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية ، وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض ، وأن ذلك يستوجب العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية . (سميرة كامل محمد، الصفحات 10-11)

التنمية الاجتماعية من الأهداف الأساسية للإنسان،وهو مفهوم شائع و جديد يتم الحديث عنه كثيرًا ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)هي التي عممت مصطلح و مفهوم التنمية الاجتماعية في أوائل السبعينيات و مازالت تستخدمه لحد الآن ، بالإضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية هناك العديد من المؤلفين ، ولا سيما الأمريكيين منهم (Andrews et Withey, 1976) قدموا بحوث متعلقة بالتنمية الاجتماعية و نوعية الحياة.(Glatzer, 2008, p. 101)

4.2 مؤشرات قياس التنمية الاجتماعية:

تنقسم مؤشرات قياس التنمية الاجتماعية إلى ثلاثة أنواع:اقتصادية، اجتماعية وحديثة:(Marlène Villanova-Oliver, 2013, p. 3)

1.4.2 المؤشرات الاقتصادية:

المؤشر الأكثر استخدامًا لقياس النمو الاقتصادي لبلد ما هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يحسب كمجموع لفترة معينة (عادة ما تكون سنوية) من السلع والخدمات التي تنتجها الشركات والإدارات داخل البلد، و هو يشكل مؤشر إحصائي عالمي واقتصادي كلي ضروري ولكنه غير كاف لقياس جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.4.2 المؤشرات الاجتماعية:

تم وضع مؤشرات عديدة لقياس التنمية الاجتماعية من قبل الباحثين من مختلف التخصصات ، نذكر منها:

أ. مؤشر الرفاهية الاقتصادية (IBEE):الذي قدمه(Osberg L, 2002, p. 291) يدمج البعد الاجتماعي في الرفاهية الاقتصادية ؛

ب. مؤشر التنمية البشرية (HDI): يعتبر مؤشر التنمية البشرية أحد المؤشرات التي ابتكرتها هيئة الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1990) و تعتبر مجالات التعليم و الصحة و دخل الفرد هي العناصر الثلاثة التي يبنى عليها مؤشر التنمية البشرية (Anand S, 2000, p. 17) ؛

ج. مؤشر الصحة الاجتماعية(ISS): (Miringoff, 1996, p. 56)هو مؤشر تركيبي يكمل الناتج المحلي الإجمالي من خلال البعد الاجتماعي للرفاهية؛

د. مؤشرات الرفاهية الإيكولوجية(البيئية): التي من خلالها تم إدراج البعد البيئي للتنمية الاجتماعية و الذي ظهر مع مفهوم التنمية المستدامة الذي قدمته الأمم المتحدة في مؤتمر بروتلاند (Bruntland GH, 1987, p. 24) الذي عنوانه: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة.

3.4.2 المؤشرات الحديثة: نذكر منها:

أ. **مؤشر الكوكب السعيد** (HPI): هو مؤشر التنمية البشرية والواقع البيئي، وقد قدمته مؤسسة علم الاقتصاد الجديد(NEW ECONOMICS FOUNDATION ,NEF) سنة 2006، المؤشر مصممَ ليتحدى المؤشرات التقليدية الراسخة لنمو البلدان، مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، و مؤشر التنمية البشرية (HDI).

ب. مؤشر الازدهار العالمي : يعرف بمؤشر الازدهار و النمو الاقتصادي و رفاهية الأفراد الشخصية، أصدره معهد ليجاتوم legatum البريطاني سنة 2007 ،و ذلك وفقا لمعايير الاقتصاد و الأعمال(التعليم، الصحة، السلامة، الأمان، الحرية الشخصية والمؤسسات) و هو المؤشر الدولي الوحيد الذي يصنف الدول وفقا لمستويات التنمية الاجتماعية و الثروة معا ،حيث يعتمد على تسعة أركان أو ركائز هي:(الجودة الاقتصادية، بيئة الأعمال، الحوكمة، الحرية الشخصية، رأسمال الاجتماعي، السلامة والأمن، التعليم، الصحة ، البيئة).و ما يهمنا في بحثنا الركن الأخير (البيئة) الذي يقيس أداء أي بلد في ثلاثة مجالات: (جودة البيئة، الضغوط البيئية، جهود الحفاظ على البيئة).

3. السياسة البيئية و التنمية الاجتماعية في الجزائر:

تعد الجزائر من بين الدول التي تهتم برفاهية مواطنيها و مستواهم المعيشي، لذا عمدت إلى وضع خطط تنموية هدفها بعث عجلة التنمية إلى الأمام، خصوصا بعد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي عن البيئة والإنسان في استكهولم عام1972 أصدرت الجزائر قوانين تخص البيئة و تتلائم مع الاتفاقيات الدولية المنظمة لحماية البيئة ، كما تم إعطاء الأهمية للاتفاقيات الدولية الخاصة بالحفاظ على البيئة والمصادقة عليها، والمشاركة الرسمية الفعالة في المؤتمرات الدولية حول البيئة.

1.3 السياسة البيئية في الجزائر:

إن مساحة الجزائر الشاسعة و مواردها الطبيعية الوفيرة و التي لم تستغل استغلال عقلاني ،الأمر الذي أدى إلى ظهور تهديدات بيئية ، من انكماش مساحات الغابات واتساع مساحات الصحاري وتأثر التربة ، وانخفاض منسوب المياه الجوفية وارتفاع درجات الحرارة ،وجفاف الأنهار...الخ،مما أوجب اعتماد سياسة بيئية من قبل الدولة الجزائرية والتي سنبينها من خلال الإطار المؤسساتي و التشريعي:

أ- **الإطار المؤسساتي:** لقد أثبتت تجربة الجزائر أن الاعتبارات التشريعية والمؤسساتية في قضية المحافظة على البيئية لا يمكن التعامل معها كعنصرين منفصلين عن بعضهما، حيث أدى عدم الاستقرار المؤسساتي خلال المراحل والفترات السابقة إلى إضعاف فعالية الإطار المؤسساتي، لذا تميزت هذه الفترة بتغيرات هامة نلخصها في : إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، إنشاء مراقب المهن البيئية، إنشاء نظام شامل للمعلومات يهتم بالبيئة (الوكالة الوطنية للموارد المائية ، المعهد الوطني لمهن البيئة و المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة).

ب- **الإطار التشريعي:** لقد شهد التشريع البيئي عدة تطورات منذ صدور القانون رقم83 – 03، لكن تعزيز الترتيبات القانونية والتنظيمية في ميدان البيئة شكل إصدار أولويات إستراتجية الجزائر للبيئة والتنمية المستدامة، حيث أن هناك عشرات النصوص تعد من أهم التشريعات في هذا الإطار ، نذكر بعضها:

- **القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة :** تمت المصادقة عليه في20 جويلية 2003 حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة الواردة في المؤتمرات الخاصة بالبيئة (مؤتمر ريو دي جانيرو ومؤتمر جوهانسبورغ) ومن أهم الترتيبات التي نص عليها:
  - تحديد وترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة، من خلال وضع حدود على شكل عينات وأهداف لجودة الموارد الطبيعية.
  - تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم ، حيث يعتبر التعليم من أهم محددات التنمية الاجتماعية.
  - إجراءات تحفيزية في الجانب الجنائي، والجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث. (القانون رقم03-10، 2003)
- **القانون المتعلق بالتسيير والرقابة والتخلص من النفايات:** لقد جاء هذا القانون كضرورة ملحة، ناتجة عن ضرورة الحد من الآثار السلبية المتعددة للنفايات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص على الصحة العمومية والبيئية .

و من بين أهداف هذا القانون الحفاظ على صحة الإنسان والبيئة، و تعتبر الصحة من بين المحددات الأساسية للتنمية الاجتماعية. (القانون رقم01-19، 2001)

2.3 محددات التنمية الاجتماعية في الجزائر: شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تنمية اجتماعية لا بأس بها في ظل التغيرات التي شهدها البلد و السياسات المنتهجة لتحسين رفاهية المواطنين من حيث التعليم و الصحة و المستوى المعيشي :

1.2.3 التعليم : باعتبار التعليم عامل حاسم في عملية التنمية الاجتماعية ، ركزت الجزائر على هذا المتغير في عملياتها التنموية،حيث سجلت تطورا معتبرا في مجال التعليم بتسجيل نسبة 99.44 % سنة 2019 في إجمالي الالتحاق بالدراسة و هذا بفضل برامج الاستثمارات في هذا المجال.

2.2.3 الصحة : **ع**لى العموم عرفت الأوضاع الصحية تطورا ملحوظا في عدة مؤشرات من خلال ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة من 72.50 سنة في عام 2000 إلى: 76.29 سنة في عام 2018 إضافة إلى معدل الوفيات العام 06.50 بالألف سنة 1990 و انخفض إلى: 04.75 بالألف سنة 2018 و هذا راجع أيضا إلى الاستثمارات في مجال الصحة.

4. الدراسة التطبيقية:

1.4 مصادر الدراسة:

لإجراء هذا البحث اعتمدنا على مراجعة الإطار النظري للدراسة، إضافة إلى ذلك قمنا باستخدام الاستبيان لجمع البيانات الأولية كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض لحصر وتجميع المعلومات اللازمة من موضوع البحث، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة ومن ثم قمنا بتحليلها بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

2.4 مجتمع الدراسة:

يعتبر اختيار العينة من أهم الأعمال التي يقوم بها الباحث ،نظرا لحاجته الدائمة إلى استعمالها كأداة لجمع البيانات من أجل الوصول إلى تعميمات لتطبيقها على المجتمع،قمنا باختيار عينة عشوائية من ولاية معسكر، بحكم أنه لا يمكن تطبيق هذه الدراسة على المجتمع بأكمله لأنه يتطلب وقت و جهد كبيرين ، فهذه العينة هي مجموعة جزئية من المجتمع الأصلي الكلي و هي تحوي بعض العناصر(الجنس،فئات الأعمار ، الحالة العائلية و قطاع العمل) التي تم اختيارها لغرض الحصول على معلومات و بيانات عن مجتمع الدراسة ، حيث اعتمدنا في عملية السحب عن طريق عينة بالمراحل ،و تتكون العينة الممثلة للمجتمع من 120 شخص .

بعد تصميم الاستمارة تم إعداد 120 نسخة منها بغرض توزيعها على أفراد العينة ،و كان ذلك بتاريخ سبتمبر 2021 بحكم أن شهر سبتمبر يكون فيه الدخول الاجتماعي ، وتكون فيه الحركية مما يؤدي إلى تنوع عينة الدراسة حيث قامت عينة الدراسة بالإجابة على الأسئلة المطروحة ، وبعد المراجعة لقوائم الاستبيان و إجراء فرز للإجابات المقدمة من طرف الأفراد تم الاعتماد في تحليل النتائج على 112 من بين 120 من قائمة الاستبيان وهذا لعدم استرجاع بعض الاستبيانات .

3.4 هيكل الاستبيان:

يتكون الاستبيان من ثلاثة أقسام رئيسية :

القسم الأول: يحتوي على المعلومات الشخصية:الجنس،السن،الحالة العائلية ،قطاع العمل.

القسم الثاني:يحتوي على أربعة أسئلة حول المعلومات العلمية المرتبطة بالسياسة البيئية حسب قطاع العمل ،يتم الإجابة عليها عن طريق خمسة فقرات باستعمال سلم ليكرت من 1 حتى 5 .

القسم الثالث: يحتوي على أربعة أسئلة لها علاقة بالسياسة البيئية و التنمية الاجتماعية حسب قطاع العمل بالسياسة البيئية والتنمية الاجتماعية هذه الأسئلة ذات إجابتين، إما نعم أو لا.

4.4 عرض وتحليل نتائج الدراسة :

1.4.4 عرض النتائج :

أولا:القسم الأول : سنقوم في هذا القسم بتحليل المعلومات الشخصية لعينة الدراسة ؛

الجدول رقم 1: توزيع أفراد العينة حسب الجنس،السن،الحالة العائلية و قطاع العمل

الجنس	العدد	السن	العدد	الحالة العائلية	العدد	قطاع العمل	العدد
ذكور	61	من18إلى28سنة	59	متزوج (ة)	54	الإدارة	49
إناث	51	من29إلى39سنة	36	أعزب (ة)	47	الصناعة	3
المجموع	**112**	من40إلى50سنة	12	أرمل (ة)	04	الفلاحة	17
		أكثر من 50سنة	05	مطلق (ة)	07	لا شئ	43
		المجموع	**112**	**المجموع**	**112**	**المجموع**	**112**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معالجة البيانات ببرنامج spss 20

نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) أن نسبة مشاركة الذكور 54.5 % أما نسبة الإناث 45.5 %.

نلاحظ أيضا أن نسبة الأفراد من فئة 18 إلى 28 سنة 52.7 % وهي اكبر نسبة تليها فئة 29 إلى 39 سنة بنسبة 32.1 % ثم فئة 40 إلى 50 سنة بنسبة 10.7% و في الأخير فئة أكثر من 50 سنة بنسبة 4.5 % .-كما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن أغلبية عناصر العينة متزوجين بنسبة 48.2 % تليها فئة العزاب بنسبة 42 % ثم فئة المطلقين بنسبة 6.3 % و فئة الأرامل بنسبة 3.6 % .

في الأخير نلاحظ أن أغلبية عناصر العينة يعملون في قطاع الإدارة بنسبة 43.8% تليها نسبة 38.4% بالنسبة للفئة التي لا تنتمي لأي قطاع ثم فئة الفلاحة بنسبة 15.2 % وفي الأخير فئة الصناعة بنسبة 2.7 % .

الشكل رقم1: التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل

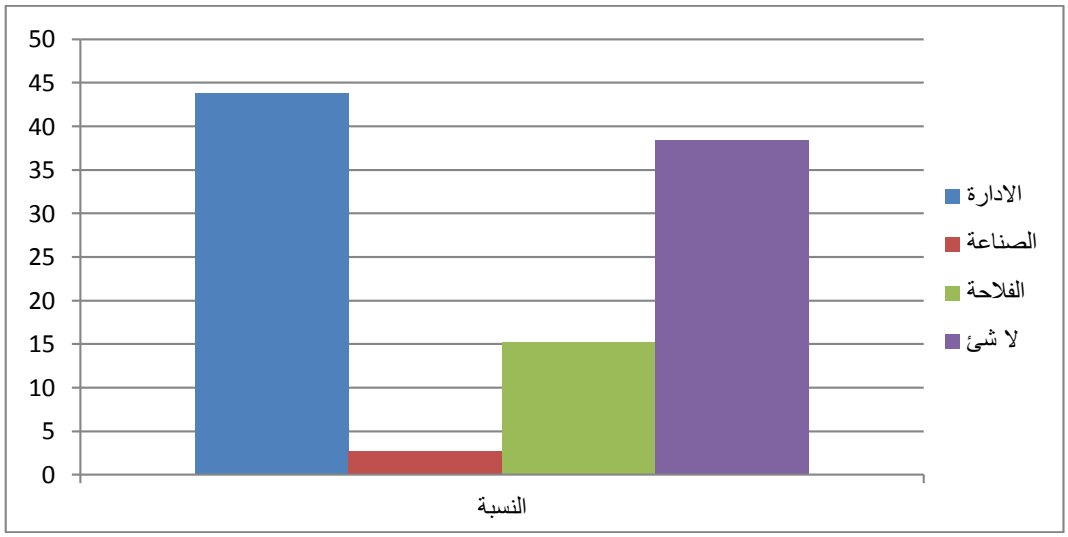

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معالجة البيانات ببرنامج spss 20

حيث سنعتمد في بحثنا على قطاع العمل خاصة مسؤولي الإدارة في قطاعات العمل و الذين لديهم شهادات جامعية ومستوى تعليمي مما يكسبهم ثقافة بيئية معتبرة .

القسم الثاني: سنقوم في هذا القسم بتحليل المعلومات المرتبطة بالسياسة البيئية حسب قطاع العمل.

الجدول رقم 2: جدول المعلومات العلمية المرتبطة بالسياسة البيئية حسب قطاع العمل

		درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المعلومات العلمية	**قطاع العمل**					
أهم المشاكل التي يعاني منها العالم التلوث البيئي	الإدارة	25	23	01	00	00
	الصناعة	01	00	02	00	00
	الفلاحة	09	04	04	00	00
	لا شئ	23	19	00	01	00
تلبي البيئة احتياجات الإنسان	الإدارة	24	15	06	04	00
	الصناعة	01	00	00	02	00
	الفلاحة	03	07	03	04	00
	لا شئ	15	21	02	05	00
تتبع الجزائر سياسة بيئية ناجحة	الإدارة	01	03	18	15	12
	الصناعة	00	00	00	01	02
	الفلاحة	04	04	00	06	03
	لا شئ	00	02	13	15	13
ترتبط البيئة بالتنمية المستدامة	الإدارة	08	11	30	00	00
	الصناعة	00	00	01	00	02
	الفلاحة	04	13	00	00	00
	لا شئ	04	24	11	03	01

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معالجة البيانات ببرنامج spss 20

نلاحظ من الجدول رقم(02) أن فئة عمال الإدارة توافق بشدة على أن التلوث البيئي من بين أكبر مشاكل العالم ، كما أن هذه الفئة توافق بشدة على أن البيئة تلبي احتياجات الإنسان ، في حين أن نفس هذه الفئة لا توافق على نجاح السياسة البيئية للجزائر، وهي تحايد ارتباط البيئة بالتنمية المستدامة، مما يدل على أن هذه الفئة أكثر وعي من باقي الفئات من حيث الإجابات بالنسبة لمعظم الأسئلة ، و هذا بحكم أن عمال الإدارة خاصة مسؤولي الإدارة منهم لديهم شهادات جامعية و مستوى تعليمي مما يكسبهم ثقافة بيئية معتبرة .

القسم الثالث: سنقوم في هذا القسم بتحليل المعلومات المرتبطة بالسياسة البيئية و التنمية الاجتماعية حسب قطاع العمل.

الجدول رقم 3: جدول المعلومات العلمية المرتبطة بالسياسة البيئية و التنمية الاجتماعية حسب قطاع العمل

المعلومات العلمية	**قطاع العمل**	**الإجابة**		**المعلومات العلمية**	**قطاع العمل**	**الإجابة**	
		نعم	لا			نعم	لا
علاقة التلوث البيئي بالإصابة بمرض	الإدارة	40	09	تأثير السياسة البيئية على رفاهية الإنسان	الإدارة	47	02
	الصناعة	02	01		الصناعة	02	01
	الفلاحة	15	02		الفلاحة	14	03
	لا شئ	33	10		لا شئ	40	03
تأثير السياسة البيئية	الإدارة	37	12	رضا المواطن عن	الإدارة	05	44

على المستوى المعيشي	الصناعة	03	00	السياسة البيئية	الصناعة	00	03
	الفلاحة	16	01		الفلاحة	05	12
	لا شئ	41	02		لا شئ	08	35

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معالجة البيانات ببرنامج spss 20

من خلال الجدول رقم 3 نلاحظ أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن التلوث البيئي يسبب الأمراض، و على أن السياسة البيئية تؤثر على المستوى المعيشي و تؤثر أيضا على رفاهية الإنسان ، في حين يبدون عدم رضاهم على السياسة البيئية المتبعة من طرف الدولة ، و كما أشرنا أن قطاع العمل يظهر ثقافة بيئية معتبرة بدل المستوى التعليمي نظرا للتجربة المكتسبة في قطاع العمل .

2.4.4 تحليل النتائج :

أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين السياسة البيئية والتنمية الاجتماعية ، فهي صحيحة، حيث أن السياسة البيئية تؤثر على التنمية الاجتماعية ،والعلاقة بينهما تتوسط فيها الخدمات التي تقدمها الأنظمة الإيكولوجية،و تشمل خدمات النظام الإيكولوجي خدمات التموين كالطعام والماء، الخدمات التنظيمية كالسيطرة على الفيضانات والمرض، الخدمات الثقافية التي تتعلق بالجانب البيئي، وخدمات الدعم كتدوير المواد الغذائية التي تحافظ على الأحوال من أجل الحياة على الأرض، وتغيرات هذه الخدمات نتيجة التغييرات في البيئة تؤثر على التنمية الاجتماعية للإنسان من خلال آثارها على الأمن، الصحة، والعلاقات الاجتماعية والثقافية فالناس جميعاً أغنياء وفقراء، مدنيون وريفيون في جميع الأقاليم، يعتمدون على رأس المال الطبيعي.

كما أظهرت نتائج الدراسة فيما يخص رضا المواطن في ولاية معسكر عن السياسة البيئية،أن الفرضية خاطئة، حيث ترجع المشكلة البيئية إلى توليفة من الأسباب التي تضرب بجذورها في أعماق الفكر الاقتصادي ،كما أظهرت الدراسة من خلال عينة ولاية معسكر التي هي إحدى ولايات الجزائر ، بأن الجزائر وفي إطار تجربتها التنموية اعتمدت على الأدوات التنظيمية خلال فترة طويلة من الزمن، لكن واقع التنمية المستدامة والذي يظهر من خلال تدهور حالة البيئة أصبح يفرض أكثر من ذي قبل اللجوء إلى أدوات أخرى (الأدوات الاقتصادية وأدوات تعتمد على المعلومة البيئية) يبدو أنها لا غنى عنها، وهذه الأدوات تكمل بعضها إضافة إلى إمكانية عملها بشكل أكثر فعالية.

كما قامت الجزائر بإصدار عدة قوانين تخص البيئة، في مقدمتها القانون 03- 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والمرسوم التنفيذي رقم06 – 198 والذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، كما أنها أعادت تثمين الرسوم البيئية، وأضاف المشرع الجزائري عدة رسوم، والتي بلغ عددها عشرة رسوم وهو ما يدل على تكييف النظام الضريبي الجزائر للتطورات في الجانب البيئي، مما ساهم في الحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى ذلك سعت الجزائر لوضع مقاربة تعاقدية ما بين الدولة والمؤسسات، من خلال عقود الأداء التي ترمي إلى تحقيق أهداف التخفيض التدريجي من كميات الإنبعاثات الملوثة للبيئة، وتشجيع إنشاء إجراءات الرصد الذاتي والمراقبة الذاتية ، وهو ما يدل على الجهود المبذولة في هذا الجانب، ولكن ينقصها الكثير لتكون سياسة ناجحة بمعنى الكلمة .

5 خاتمة:

"البيئة هي المكان الذي نعيش فيه ، والتنمية هي ما نبذله جميعاً محاولين تحسين حياتنا في ذلك المكان والاثنتان متلازمتان (UNEP, 2007, p. 10)"

البيئة يمكن أن تسهم في التنمية فقط كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث تأخذ تقييمات الأفراد لأحوالهم الشخصية بعين الاعتبار ،وفقاً لهذه الرؤية، فإن الناس تقيم البيئة من حيث جوانبها التقليدية أو الثقافية. (Sen.A, 1999, p. 289)

و حسب آخر ترتيب لمؤشر الازدهار العالمي الصادر عن معهد ليجاتوم legatum البريطاني لسنة 2020، الذي يعتمد على تسعة ركائز هي:(الجودة الاقتصادية، بيئة الأعمال، الحوكمة، الحرية الشخصية، رأسمال الاجتماعي، السلامة والأمن، التعليم، الصحة ، البيئة)،تتصدر السويد مؤشر طبيعة البيئة و هذا بفضل جهودها الكبيرة لحماية مساحاتها الخضراء بصفة خاصة و بيئتها بصفة عامة، كما

تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة الدول العربية، حيث لديها أكبر مستوى للرضا عن البيئة مقارنة بباقي الدول العربية، و تأتي في ذيل الترتيب على التوالي: العراق ، ليزوتو ،باكستان ، وهذا بسبب قلة أو عدم الاهتمام بالمساحات الخضراء.

في حين تأتي الجزائر في المرتبة 152 من بين 167 دولة ،مما يدل على عدم فعالية السياسات المتبعة في الجزائر من حيث : الجودة الاقتصادية، بيئة الأعمال، الحوكمة، الحرية الشخصية، رأس المال الاجتماعي، السلامة والأمن، التعليم، الصحة ،و البيئة.

من خلال كل هذا نستنتج أن السياسة البيئية تؤثر و بشكل كبير على التنمية الاجتماعية ، والسياسة البيئية غير الناجحة تؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية .

قائمة المراجع:

1. Anand S, S. A. (2000). The Income Component of the Human Development Index. *Journal of Human Development , 1* (1).
2. Bruntland GH. (1987). *Our Common Future. Rapport de la commission des Nations Unies sur l'Environnement et le Développement.*
3. Bührs, T. (1991). Environmental Policy in New Zealand.The Politics of Clean and Green. *Oxford University Press* , 9.
4. Glatzer, W. (2008). Le bien-être pour tous,Concepts et outils de la cohésion sociale. *Tendances de la cohésion sociale, no 20* , 101.
5. Gretchen, D. (1997). *Indicateur de l'environnement liés au bien-etre* (Vol. 913). Berne: Office fédérale de l'environnement.
6. Marlène Villanova-Oliver, M. B. (2013). Analyse territoriale des indicateurs de bien-être avec HyperAtlas. *Laboratoire d'Informatique de Grenoble* , 03.
7. Mathur, P. (2009). Environmental Communication in the information society:The Blueprint from Europe. *The information society:An International Journal,25* , 119.
8. McCormick, J. (2001). *Environmental Policy in the European Union.* Palgrave: The European Series.
9. Melancon, C. (2009). Politique environnementale de la ville de Gatineau. *Bibliothèque et Archives Canada* , 7.
10. Miringoff, M. (1996, Juillet-Aout). The Growing Gap between Standard Economic Indicators and the Nation's Social Health,Challenge.
11. Osberg L, S. A. (2002). An index of economic well-being for selected OECD countries. *Review of Income and Wealth , 48* (3), 291-916.
12. Ott Walter, S. C. (2009). *Indicateur de l'environnement liés au bien-etre.* Berne: Office fédéral de la statistique.
13. Oxafam Québec. (2008). *Politique Environnement.* MONTEREAL.
14. Sen.A. (1999). Handbook on Income Inequality Measurement. *Kluwer Academic Publishers* .

15. UNEP, ا. ا (2007). توقعات البيئة العالمية GEO4البيئة من أجل التنمية .*برنامج الأمم المتحدة للبيئة* .10 ,
16. الجريدة الرسمية العدد رقم77. القانون رقم 19-01 (12 12, 2001) .*الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*.
17. الجريدة الرسمية العدد رقم43. القانون رقم 10-03.(19 07, 2003) *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*.
18. سميرة كامل محمد .*التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية رؤية واقعية* .الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث.
19. عمران ,ف .م .(2005) .السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر و قطر و دور الأمم المتحدة في حمايتها .*المكتب الجامعي الحديث*

228